A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/IAOC/75/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 فبراير 2025

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الخامسة والسبعون
جنيف، من 9 إلى 13 ديسمبر 2024

التقرير

الذي اعتمدته لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

مقدمة

1. عُقدت الدورة الخامسة والسبعون للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) في الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 2024. وحضر الدورة السادة بيرت كوبينز (الرئيس)، وديفيد كانجا (نائب الرئيس)، وكامليش فيكامسي، وجيرمان ديفيت، ودانيل كيريمي، وغوان جيان (الذي شارك عبر الوسائل الافتراضية يومي 9 و10 ديسمبر). وحضر السيد إيغور لودبورز الاجتماعات التي عُقدت في 11 و12 و13 ديسمبر.

البند 1 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

./. 2. اعتمدت اللجنة جدول أعمالها على النحو المقترح (وهو ملحق بهذا التقرير في المرفق الأول). وترد قائمة بوثائق الدورة في
./. المرفق الثاني.

البند 2 من جدول الأعمال: إعلان عن عدم تضارب المصالح

3. دُعي الأعضاء الحاضرون إلى الكشف عن أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح. ولم يُبلَغ عن أي تضارب في المصالح.

البند 3 من جدول الأعمال: المسائل الناشئة عن الدورة السابقة

4. قدّم الرئيس إحاطة إلى اللجنة بشأن المسائل التي جرت بين الدورات. وفي إطار متابعة بنود الدورة السابقة، أشارت اللجنة إلى أنه قد أُجري استعراض للأقران بشأن وظيفة التقييم. وأُطلعت اللجنة على توصيات الرقابة العالقة، حيث أُحرز تقدم جيد في تنفيذ التوصيات. ويُتوقع أيضاً أن تجتمع اللجنة مع المدقق الخارجي الجديد بشكل حضوري. واستمعت اللجنة إلى إحاطة من الرئيس عن حالة التحقيقات الجارية، في إطار ولاية اللجنة.

البند 4 من جدول الأعمال: إحاطات عن نتائج الاجتماع التاسع للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة

5. حضر الرئيس ونائب الرئيس الاجتماع التاسع للجان التدقيق والرقابة، الذي عُقد في مدينة بيرن يومي 3 و4 ديسمبر 2024. واستضاف هذا الاجتماع الاتحاد البريدي العالمي، بمناسبة الذكرى السنوية المائة والخمسين. وكان من بين المسائل التي حظيت بالاهتمام اعتماد اختصاصات شبكة اللجان الاستشارية للرقابة التابعة للأمم المتحدة. وشملت المسائل التي خضعت للمناقشة أفضل الممارسات المتبعة في لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، وتسيير مهام الأمانة الخاصة بلجان الرقابة، واستقلال هذه اللجان وتسلسلها الإداري، وممارسات التقييم الذاتي، وتعقيبات أصحاب المصلحة، والآلية الجديدة لاستعراضات الأقران في لجان الرقابة. وتقرَّر إنشاء شبكة للجان الاستشارية للرقابة تتألّف من جميع أعضاء لجان الرقابة الذين يمكنهم النفاذ إلى منصة رقمية.

6. ونُوقش أيضاً تقريران صادران عن وحدة التفتيش المشتركة: استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها (JIU/REP/2024/2)، واستعراض حوكمة وإشراف المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (JIU/REP/2023/7). ولُوحظ أن لجنة الويبو للرقابة اتّبعت بالفعل أفضل الممارسات بشأن الاستقلالية والتسلسل الإداري امتثالاً لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. واتبعت الويبو أيضاً أفضل الممارسات في متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

البند 5 من جدول الأعمال: اجتماع مع المدير العام

7. قدّم المدير العام إحاطة إلى اللجنة بشأن اعتماد المعاهدة الجديدة مؤخراً بشأن قانون التصاميم والتطورات الهامة الأخرى. وأعرب عن ارتياحه للنتيجة التي أسفرت عن اعتماد معاهدة جديدة. ورحّب بوجه خاص بالتعاون بين المندوبين والموظفين والمراقبين. وهنّأت اللجنة المدير العام على هذا الإنجاز الرائد والتاريخي.

8. وأطلعت اللجنة المدير العام على آخر المستجدات بشأن حالة أعمالها، بما في ذلك متابعة التوصيات العالقة والمسائل التي تهم اللجنة.

البند 6 من جدول الأعمال: الرقابة الداخلية

9. استعرضت اللجنة تقرير أنشطة الرقابة الداخلية، ومسودة خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية لعام 2025، وسياسة التدقيق الداخلي المنقحة. واستعرضت اللجنة كذلك مسودة نتائج استعراض الأقران لوظيفة التقييم في شعبة الرقابة الداخلية الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد كان استعراض الأقران هذا على وشك الانتهاء.

تقرير أنشطة الرقابة الداخلية

10. استعرضت اللجنة تقرير أنشطة الرقابة الداخلية، الذي سلّط الضوء على التقدم الذي أحرزته شعبة الرقابة الداخلية في الويبو، اعتباراً من ديسمبر 2024، وأشارت إلى أن معظم أنشطة خطة الرقابة في عام 2024 جرت في الموعد المحدد. وأمّا عمليات التدقيق المتبقية من خطة العمل لعام 2024، بما في ذلك استعراضات شعبة الترجمة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ومكتب الويبو في نيجيريا، فقد بلغت مراحلها النهائية. وقالت اللجنة إنّه أُنجز أيضاً تقريران للتقييم خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وهما: تقييم برنامج رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتقييم مشروع تعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال. وأُبلغت اللجنة بأنه على الرغم من التحديات التي تعترض تعيين الموظفين في المناصب الرئيسية، فإنه من المتوقع أن تنفّذ شعبة الرقابة الداخلية خطة عملها لعام 2024، باستثناء تقييم واحد أُرجئ إلى الربع الأول من عام 2025.

11. ورحّبت اللجنة بالتغييرات التي حدثت في شعبة الرقابة الداخلية وأعربت عن تقديرها للجهود التي بُذلت لإعادة توجيه أنشطة الشعبة. وأحاطت اللجنة علمًا أيضًا بأنه تم ملء بعض الشواغر في قسمي التدقيق والتحقيق، ولا تزال وظيفتان رئيسيتان شاغرتين في قسم التقييم. وأُبلغت اللجنة بأنه سيُعلن عن هذه الشواغر في عام 2025، بعد تنقيح توصيفات الوظائف ذات الصلة.

مسودة خطة عمل الرقابة الداخلية لعام 2025

12. استعرضت اللجنة مسودة خطة عمل الرقابة الداخلية لعام 2025، التي أُعدت بعد التشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الداخليين. ويُراعى في خطة العمل أيضاً التعقيبات التي قدّمها فريق إدارة المخاطر، ونتائج تقييم المخاطر الذي أجرته شعبة الرقابة الداخلية. ورحّبت اللجنة بالنسق الجديد وقدّمت بعض المدخلات الأولية في خطة العمل. ورحّبت اللجنة أيضاً بإدراج رأي صادر عن شعبة الرقابة الداخلية في خطة العمل لدعم بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية.

استعراض سياسة التدقيق الداخلي المنقحة

13. استعرضت اللجنة السياسة المنقحة للتدقيق الداخلي وقدّمت بعض المدخلات. وأبلغ مدير شعبة الرقابة الداخلية اللجنةَ بأن التنقيحات المقترحة تهدف إلى ضمان مواءمة سياسة التدقيق الداخلي مع المعايير العالمية الجديدة للتدقيق الداخلي لعام 2024 وميثاق الرقابة الداخلية المحدّث.

مسودة نتائج استعراض الأقران الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

14. اجتمعت اللجنة بأعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لمناقشة مسودة نتائج استعراض الأقران الذي أجراه الفريق لوظيفة التقييم في الويبو. وقد قيّم هذا الاستعراض مدى نضج وظيفة التقييم مقارنة بمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بالتوازي مع التركيز على الاستقلالية، والمصداقية، والفائدة بالنسبة إلى المساءلة والتعلّم. وأبرزت النتائج الرئيسية التي خلص إليها الاستعراض المواقف الإيجابية تجاه التقييمات على مستوى الويبو. وأُشير إلى أن تحديات الموارد وقِدم توصيفات الوظائف الخاصة بموظفي التقييم تشكّل قيوداً. وشملت التوصيات الأخرى تنقيح سياسة التقييم، وإنشاء أنظمة لضمان الجودة، وتعزيز العمليات التشاركية، ومعالجة الثغرات في التوظيف من أجل تعزيز وظائف التقييم في الويبو وفعاليتها الاستراتيجية والتشغيلية.

15. وأشادت اللجنة باستعراض الأقران باعتباره مبادرة قيّمة حدّدت الفرص الرئيسية وقدّمت تعقيبات عملية لتعزيز وظيفة التقييم في الويبو. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في مجال استعراض الأقران، وعن تطلّعها إلى استكمال التقرير.

التحقيقات

16. استعرضت اللجنة حالة التحقيقات الجارية. ورحّبت بالتغييرات التي أُدخلت على عملية قبول الطلبات والتي تحيل الآن المسائل إلى وظائف أخرى داخل المنظمة مثل أمين المظالم، ومكتب الأخلاقيات، وإدارة الموارد البشرية، حسب الاقتضاء. وحتى 5 ديسمبر 2024، وردَت 43 شكوى مقارنة بشكاوى عام 2023 التي بلغ عددها 45 شكوى، وخضعت جميعها لتقييمات أوّلية، وأُحيلت 23 شكوى إلى وظائف أخرى.

تقارير التقييم

17. استعرضت اللجنة أربعة تقارير تقييم، بما في ذلك تقريران أعدتهما اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية). وهذه التقارير هي: "1" الاستعراض الخارجي المستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، "2"وتقرير تقييم لأثر مشروع النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمه، "3" وتقييم برنامج رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، "4" وتقييم برنامج رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

18. واعتُبر التقريران اللذان أعدهما مقيّمون خارجيون بناءً على طلب لجنة التنمية مفيدين وتضمّنا عدداً من التوصيات. وناقشت اللجنة مع شعبة الرقابة الداخلية ما إذا كان من الممكن توخّي تعاون أوثق في المستقبل لاختيار المواضيع التي ستخضع للتقييم، والبت

في الاختصاصات، وضمان الجودة الإجمالية في الناتج. ونصحت اللجنة شعبة الرقابة الداخلية بأن تضمن متابعة التوصيات المنبثقة عن التقييمين الأولين من قبل الأمانة.

البند 7 من جدول الأعمال: تحديث بشأن التوصيات العالقة الصادرة عن المدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة وشعبة الرقابة الداخلية

19. استعرضت اللجنة التقدّم المحرز في تنفيذ التوصيات العالقة الصادرة عن شعبة الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي، ووحدة التفتيش المشتركة. وفي نهاية سبتمبر 2024، كانت هناك 57 توصية معلّقة مقدمة من شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي. وأُغلقت سبع وعشرون توصية خلال الفترة المعنية. وبالتالي، في 5 ديسمبر 2024، بقي هناك 30 توصية معلّقة، بما في ذلك ست توصيات مقدّمة من المدقق الخارجي. وتشمل هذه التوصيات ثلاث توصيات ذات أولوية عالية كان يجري معالجتها. وقالت اللجنة أنه قد أُحرز تقدّم كبير في تنفيذ التوصيات العالقة، على سبيل المثال، مقارنة بالحالة قبل بضع سنوات، عندما كان هناك أكثر من 150 توصية معلّقة. وذكرت أنه يجري أيضاً تناول جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

البند 8 من جدول الأعمال: التقارير المالية: التغيير في سياسات المحاسبة والمعايير المحاسبية

20. أُطلعت اللجنة على الإصدار الجديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس)، التي كانت الويبو تحلّلها من أجل تنفيذها. وتشمل المعايير التي يُتوقع أن يكون لها تأثير على الويبو معايير إيبساس 45 (الممتلكات والمنشآت والمعدات)، و46 (القياس)، و47 (الإيرادات)، و48 (نفقات النقل).

21. وأُطلعت اللجنة على آخر المستجدات بشأن خطط الويبو لإجراء تقييم اكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يشمل استعراضاً كاملاً للمطالبات الطبية خلال عام 2024. وأُطلعت اللجنة أيضاً على الإفصاحات المحتملة بعد الميزانية العمومية لعام 2024 فيما يخص الكيانات المستقلة متعددة الأطراف. وأعربت اللجنة عن اهتمامها باستعراض الافتراضات التي يستخدمها الخبير الاكتواري في تحديد الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، نظراً إلى حساسيتها البالغة.

البند 9 من جدول الأعمال: التدقيق الخارجي: نتائج التدقيق المؤقتة لعام 2024 وتحديث بشأن استراتيجية التدقيق وخطاب الالتزام

22. اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي الجديد، وهو مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا، بشكل حضوري. وأطلع المدقق الخارجي اللجنة على آخر المستجدات المتعلّقة بحالة الترتيبات المتعلقة بالتدقيق الخارجي. وتضمّنت خطة المدقق الخارجي، المؤرخة 11 ديسمبر 2024، معلومات محدّثة عن أنشطة التدقيق في الويبو لهذا العام. وأشار المدقق الخارجي إلى أن المدقق الخارجي السابق أصدر 41 توصية بشأن التدقيق منذ عام 2018، نُفّذت منها 35 توصية، ولا تزال ست توصيات قيد التنفيذ والموعد المستهدف لإنجازها هو بحلول نهاية عام 2025. ونُوقشت مع اللجنة الجداول الزمنية للتدقيق، ونُوقشت أيضاً المجالات الرئيسية للتدقيق. وشدّدت اللجنة على أهمية عدد من مجالات التدقيق، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والاستثمارات، ورأي المدقق الخارجي بشأن الامتثال وتدقيق أدائه.

البند 10 من جدول الأعمال: تحديث بشأن حوكمة الاستثمار والأداء

23. أُطلعت اللجنة على آخر المستجدات المتعلقة بإطار حوكمة الاستثمار. وأُبلغت اللجنة بأنه تم تعيين خبير استثمار خارجي للجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات وأنه تم تحديد خبير ثانٍ سينضم قريباً إلى تلك اللجنة. وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات البنك الدولي.

24. وزُوّدت اللجنة بتقارير الأداء حتى نهاية أكتوبر 2024، التي أظهرت أن أداء الحافظتين (الأساسية والاستراتيجية) كان متماشياً مع المعايير المرجعية لكل منهما، بما يتجاوز أهدافهما الاستثمارية.

25. ونصحت اللجنة الأمانة بإجراء تحديث لسياسة الاستثمار، بما في ذلك استعراض أهداف الاستثمار وأهداف الأداء المقابلة لها، بما يراعي ظروف الأسواق المالية والتوقعات الاقتصادية.

26. واستعرضت اللجنة تقارير الاستثمار وأشارت إلى أن أمين الاستثمار لم يبلّغ عن أي مخالفات، مقصودةً أو غير مقصودة، أو أي استثناءات مُبرَّرة. وقالت اللجنة إنّها تود توضيح أن دورها يقتصر على نقل المعلومات الواردة في تقارير أداء الاستثمار وتقارير مراقبة الاستثمار وأنها لا تقدم أي ضمانات في هذا الصدد.

البند 11 من جدول الأعمال: حالة النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية، وتحديث بشأنه

27. استعرضت اللجنة حالة اختيار النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية (مشروع تحويل نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات 2.0 (AIMS)). وأشارت الأمانة إلى أن اختيار البائع قد تم وأن المفاوضات النهائية جارية، قبل توقيع العقد. وشمل التنفيذ، الذي من المقرّر أن يبدأ في الربع الأول من عام 2025، مرحلة تصميم لمدة ستة أشهر، وتخطيط مفصّل للموارد، ورسم الخرائط الخاصة بالعمليات، على أن يبدأ تشغيل النظام الجديد بحلول الربع الرابع من عام 2025، مع عنصر أداء الموظفين. وقالت اللجنة إنها تدرك التحديات العديدة التي تواجه مشروعاً كهذا. وذكرت الأمانة أن الترتيبات التنظيمية كافية للتصدي لأي تحديات.

البند 12 من جدول الأعمال: تحديث بشأن حوكمة البيانات

28. تلقّت اللجنة تحديثاً من كبير موظفي الأمن وكبير موظفي المعلومات. وذُكر أن إدارة البيانات مسألة ناشئة يجري تناولها عن طريق تعيين كبير موظفي البيانات، ووضع استراتيجية لإدارة البيانات، وزيادة التركيز على أمن البيانات وخصوصيتها. فالبيانات تشكّل رصيداً وموردا حاسمين بالنسبة إلى المنظمة وتستحق، وفقاً لما ذكرته اللجنة، أعلى مستويات الاهتمام من القيادة العليا. وأعربت اللجنة عن تطلّعها إلى تلقي إحاطة أخرى عندما تكون استراتيجية البيانات الجديدة جاهزة.

البند 13 من جدول الأعمال: استعراض أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام 2024، بما في ذلك تحديث بشأن الاستعراضات المقترحة للسياسات المتعلقة بالأخلاقيات

29. استعرضت اللجنة تحديثاً بشأن أنشطة مكتب الأخلاقيات لعام 2024. وأشار التحديث إلى أن المكتب تلقى ما مجموعه 164 طلباً استشارياً خلال عام 2024. وذكر التحديث أنه حدثت زيادة كبيرة في الطلبات الاستشارية منذ وصول رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة في 1 أغسطس 2024. واستُلم ما مجموعه 113 طلباً وجرى معالجتها خلال الأشهر الأربعة المنتهية في 30 نوفمبر 2024. وتعلّقت غالبية هذه الطلبات بأنشطة خارجية، والانتقام و/أو الثأر، ومعايير السلوك، وغير ذلك من المشورة المتعلقة بالأخلاقيات. واضطلعت رئيسة مكتب الأخلاقيات بعدد من أنشطة التوعية، بما في ذلك عقد اجتماعات مع قادة القطاعات وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأفراد من الموظفين. وأنجزت رئيسة مكتب الأخلاقيات عدداً من أنشطة التدريب وأنشطة التوعية. ووضعت أيضاً خطة عمل سنوية لعام 2025، ونُوقشت مع اللجنة. وشملت خطة العمل لعام 2025 استعراض ما يلي: السياسة المتعلقة بالأنشطة الخارجية والمبادئ التوجيهية للإفصاح المالي والإعلان عن عدم تضارب المصالح. وتضمّنت خطة العمل أيضاً استعراضاً لاختصاصات مكتب الأخلاقيات. ونُوقشت أيضاً الخطة الأطول أجلاً للثنائية 2027/2026.

البند 14 من جدول الأعمال: استعراض أنشطة أمينة المظالم لعام 2024 وتحديث بشأن الترتيبات المتعلقة بأمين المظالم لعام 2025

30. استعرضت اللجنة لوحة متابعة قدّمتها أمينة المظالم تلخّص أنشطة مكتب أمين المظالم. وأشارت لوحة المتابعة هذه إلى أن مكتب أمين المظالم عالج 54 قضية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2024، وتعلّقت غالبيتها بالعلاقات الإشرافية، والسلوك المحظور والامتثال، والشواغل الوظيفية والمهنية.

31. وأشارت اللجنة إلى أهمية هذه الوظيفة وزيادة الطلب على الاستشارات. ورحّبت اللجنة بالتمديد الجديد لموظفي هذه المهمة لمدة ستة أشهر إلى أن يتم تنفيذ ترتيب مختلف مع دائرة أمين المظالم في الأمم المتحدة. وقالت اللجنة إنّها تحرص على تقييم فعالية الترتيبات الجديدة التي تأخّرت، والتي من المقرّر أن تكون جاهزة بحلول منتصف عام 2025. وقدّمت أمينة المظالم المؤقتة المشورة بشأن ما يلي: "1" ضرورة التركيز على دور المشرفين في التخفيف من حدة النزاعات، بما في ذلك التدريب الإداري؛ "2" وضرورة الاهتمام ببناء الفريق والمعنويات؛ "3" وضرورة تعزيز أخلاقيات المنظمة وقيمها ومعاييرها. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به أمينة المظالم المؤقتة.

البند 15 من جدول الأعمال: التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنشطتها خلال عام 2024

32. أجرت اللجنة تقييماً ذاتياً وفقاً لمتطلبات اختصاصاتها. وتتطلّب هذه الاختصاصات من اللجنة إجراء تقييم ذاتي كل عام يتعلق بالغرض من اللجنة وولايتها، والتأكد من أنها تعمل بفعالية. وقرّرت اللجنة مجدّداً أن تعتمد استخدام معايير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عشر للممارسات الجيدة للجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على وثيقة التقييم الذاتي في المرفق الثالث. /.

33. وعموماً، باستخدام معايير وحدة التفتيش المشتركة، خلصت اللجنة إلى أنها تؤدي مهامها بفعالية وتضطلع بولايتها وفقاً لاختصاصاتها، وأنه باتباع هذه المعايير، تعمل اللجنة وفقاً لأفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة. ولدى القيام بذلك، طلبت اللجنة أيضاً من الأمانة أن تقدّم تعليقات يُستفاد منها في سير أعمال اللجنة. وقد كان التقييم العام الذي أجرته الأمانة تعبيراً عن التقدير لمساهمات اللجنة. وشملت البنود المحددة التي حظيت فيها مساهمات اللجنة بالتقدير ما يلي: "1" تعزيز إطار حوكمة الاستثمار، "2" وإسداء المشورة بشأن جميع المسائل الائتمانية، "3" والتركيز على إدارة المخاطر، "4" واقتراحات لتعزيز شعبة الرقابة

الداخلية وإصلاحها، "5" ومتابعة توصيات الرقابة، "6" والعمل مع الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة أيضاً إلى الشاغل المتمثل في الازدواجية في بعض أعمال الرقابة وإلى الرغبة في تحسين الجدول الزمني لجداول أعمال اجتماعات اللجنة، مع مراعاة الالتزامات الأخرى للأمانة، وتوضيح الإبلاغ بما يلزم إعداده كمعلومات أساسية للاجتماعات.

34. وقرّرت اللجنة أيضاً، وفقًا لاختصاصاتها، إجراء تقييم خارجي في عام 2025، باستخدام آلية استعراض الأقران في الأمم المتحدة التي تم تجريبها بنجاح في إحدى منظمات الأمم المتحدة.

البند 16 من جدول الأعمال: المساهمة في تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

35. قامت اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، بمناقشة وتقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة، بغية تقديم مساهمات في تقييمات أدائهم.

البند 17 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ونائبه لعام 2025

36. انتخبت اللجنة السيد ديفيد كانجا رئيساً والسيد كامليش فيكامسي نائباً للرئيس لعام 2025. وأعادت اللجنة أيضاً تأكيد ممارستها الدائمة التي يصبح بموجبها نائب الرئيس رئيساً في السنة التالية، ويتولى عضو آخر منصب نائب الرئيس على أساس التناوب.

37. ووجّه أعضاء اللجنة الشكر إلى السيدين بيرت كوبينز وديفيد كانجا على قيادتهما الممتازة ومساهماتهما الواسعة في عمل اللجنة.

البند 18 من جدول الأعمال: اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

38. وفقاً لاختصاصات اللجنة، عُقد في نهاية الدورة اجتماع إعلامي لممثلي الدول الأعضاء. وأطلعت اللجنةُ المندوبين على المداولات التي جرت إبّان دورة اللجنة، وأجابت عن الأسئلة التي أثارها المندوبون الحاضرون. وناقشت اللجنة أيضاً جدول أعمالها المتجدد لعام 2025، ومسودة جدول أعمال دورتها المقبلة والمواعيد المقترحة لدورتها لعام 2025.

الدورة المقبلة

39. من المقرر عقد الدورة المقبلة للجنة من 24 إلى 28 مارس 2025. وناقشت اللجنة مسودة جدول أعمال الدورة المقبلة الذي أعدته، على أن يجري اعتماده في بداية الاجتماع المقبل:

(1) اعتماد جدول الأعمال

(2) إعلان عن عدم تضارب المصالح

(3) المسائل الناشئة عن الدورة السابقة

(4) اجتماع مع المدير العام

(5) الرقابة الداخلية

(6) مراجعة توصيات الرقابة ذات الأولوية العالية

(7) تحديث بشأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (بما في ذلك المخاطر القصوى)

(8) التقارير المالية: مسودة التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2024

(9) التدقيق الخارجي: تحديث بشأن عمليات التدقيق لعام 2024 (المالية والمتعلقة بالأداء)

(10) تحديث بشأن إطار وسياسات حوكمة الاستثمار

(11) تحديث بشأن مسائل الموارد البشرية

(12) الأخلاقيات (بما في ذلك خطة العمل لعام 2025 وتحديث بشأن التنفيذ)

(13) اجتماع مع أمينة المظالم

(14) تحديث بشأن عملية اختيار الأعضاء الجدد في اللجنة

(15) مسودة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2024

(16) اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

(17) مسائل أخرى

(18) جلسة إحاطة مع الأمانة

البند 20 من جدول الأعمال: جلسة إحاطة مع الأمانة

40. تماشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، استمعت الأمانة إلى إحاطة من اللجنة، عقب الاجتماع مع ممثلي الدول الأعضاء.

[يلي ذلك المرفقات]

A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/IAOC/75/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 فبراير 2025

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الخامسة والسبعون
جنيف، من 9 إلى 13 ديسمبر 2024

جدول الأعمال

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. اعتماد جدول الأعمال

2. إعلان عن عدم تضارب المصالح

3. المسائل الناشئة عن الدورة السابقة

4. إحاطات عن نتائج الاجتماع التاسع للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة

5. اجتماع مع المدير العام

6. الرقابة الداخلية (بما في ذلك مدخلات بشأن استعراض دليل التدقيق الداخلي المنقح، والمساهمة في إعداد خطة العمل السنوية لعام 2025، ومناقشة خطة العمل السنوية المقترحة لعام 2025)

7. تحديث بشأن التوصيات العالقة الصادرة عن المدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة وشعبة الرقابة الداخلية

8. التقارير المالية: التغيير في السياسات المحاسبية والمعايير المحاسبية

9. التدقيق الخارجي: نتائج التدقيق المؤقتة لعام 2024 وتحديث بشأن استراتيجية التدقيق وخطاب الالتزام

10. تحديث بشأن حوكمة الاستثمار والأداء

11. حالة النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية، وتحديث بشأنه

12. تحديث بشأن حوكمة البيانات

13. استعراض أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام 2024 (بما في ذلك تحديث بشأن الاستعراضات المقترحة للسياسات المتعلقة بالأخلاقيات)

14. استعراض أنشطة أمينة المظالم لعام 2024 وتحديث بشأن الترتيبات المتعلقة بأمين المظالم لعام 2025

15. التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنشطتها خلال عام 2024

16. المساهمة في تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

17. انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ونائبه لعام 2025

18. اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

19. مسائل أخرى

20. جلسة إحاطة مع الأمانة

[يلي ذلك المرفق الثاني]

A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/IAOC/75/INF/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 فبراير 2025

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الخامسة والسبعون
جنيف، من 9 إلى 13 ديسمبر 2024

قائمة بالوثائق
قائمة مؤقتة بالوثائق

البند 1: اعتماد جدول الأعمال
[01أ] جدول الأعمال
[01ب] الجدول الزمني
[01ج] قائمة بالوثائق

البند 2: إعلان عن عدم تضارب المصالح
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 3: المسائل الناشئة عن الدورات السابقة
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 4: إحاطات عن نتائج الاجتماع التاسع للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 5: اجتماع مع المدير العام
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 6: الرقابة الداخلية
شعبة الرقابة الداخلية:
[06أ] تقرير عن أنشطة شعبة الرقابة الداخلية – 2 ديسمبر 2024 (المرجع: IOD-IAOC-2024/04)

[06ب] مسودة خطة العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2025، 2 ديسمبر 2024
[06ج] مسودة سياسة التدقيق الداخلي (المنقحة) لشعبة الرقابة الداخلية - (المرجع:IOD/IAP/2024)
[06د] التنقيحات المقترحة لسياسة التدقيق الداخلي – مصفوفة التغيير، ديسمبر 2024

التقييمات:

[06هـ] استعراض الأقران من قبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لوظيفة التقييم في الويبو، 9 ديسمبر 2024
[06و] تقييم برنامج رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، (التقرير الثاني) 20 نوفمبر 2024 (المرجع: EVAL 2023-02)
[06ز] تقييم برنامج رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، 2 ديسمبر 2024 (المرجع: EVAL 2023-02 – التقرير الثالث)
[06ح] تقرير المقيم الخارجي: استعراض خارجي مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية 7 أكتوبر 2024 (الوثيقة CDIP/33/4)
[06ط] تقرير المقيم الخارجي: تقرير تقييم لأثر مشروع النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمه، 3 أكتوبر 2024 (الوثيقة: CDIP/33/8)
[06ي] الملحقات - تقرير تقييم أثر مشروع النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمه، 3 أكتوبر 2024 (الوثيقة: CDIP/33/8)

التحقيقات:

البند 7: **تحديث بشأن التوصيات العالقة الصادرة عن المدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة وشعبة الرقابة الداخلية**
[07أ] توصيات الرقابة المفتوحة، حتى 6 ديسمبر 2024
[07ب] تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، حتى 1 ديسمبر 2024

البند 8: **التقارير المالية التغيير في السياسات المحاسبية والمعايير المحاسبية**
[08] عرض - التغيير في السياسات المحاسبية والمعايير المحاسبية، ديسمبر 2024

البند 9: **التدقيق الخارجي: نتائج التدقيق المؤقتة لعام 2024 وتحديث بشأن استراتيجية التدقيق وخطاب الالتزام**
[09أ] عرض: خطة الكيان للخدمة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، من إعداد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا - نوفمبر 2024
[09ب] عرض تقديمي - وثيقة الاجتماع مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التابعة للويبو، من إعداد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا، ديسمبر 2024

البند 10: **تحديث بشأن حوكمة الاستثمار والأداء**
[10] تحديث بشأن سياسة الاستثمار وإطار الحوكمة، ديسمبر 2024

البند 11: **حالة النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية، وتحديث بشأنه**
[11] عرض تقديمي - تحويل نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (AIMS)، 10 ديسمبر 2024

البند 12: **تحديث بشأن حوكمة البيانات**
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 13: **استعراض أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام 2024 (بما في ذلك تحديث بشأن الاستعراضات المقترحة للسياسات المتعلقة بالأخلاقيات)**
[13أ] الأهداف المتعلقة بالعمل في مكتب الأخلاقيات، من أغسطس إلى ديسمبر 2024، 28 أكتوبر 2024
[13ب] اقتراح خطط عمل لعام 2025، وللفترة 2026-2027، 4 نوفمبر 2024
[13ج] وضع الأخلاقيات في بؤرة الاهتمام، 12 ديسمبر 2024

البند 14: **استعراض أنشطة أمينة المظالم لعام 2024 وتحديث بشأن الترتيبات المتعلقة بأمين المظالم لعام 2025**
[14] عرض: لوحة المتابعة الخاصة بتقرير أمينة المظالم، الفترة من يناير إلى ديسمبر 2024

البند 15: **التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأنشطتها خلال عام 2024**
[15] استبيان التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة 2024

البند 16: **المساهمة في تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة**
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 17: **انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ونائبه لعام 2025**
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 18: **اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء**
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 19: **مسائل أخرى**
[19أ] تقرير – الدورة الرابعة والسبعون (الوثيقة WO/IAOC/74/2)
[19ب] مسودة جدول الأعمال المتجدد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، الدورات السادسة والسبعون إلى التاسعة والسبعون

تقارير الاستثمار:

[19ج] مصرف Credit Suisse - تقارير مراقبة الاستثمار عن شهري سبتمبر وأكتوبر 2024
[19د] شركة Capital Advice - تقرير أداء الاستثمار عن شهري سبتمبر وأكتوبر 2025

البند 20: **جلسة إحاطة مع الأمانة**
لا توجد وثائق: عرض شفهي.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

استبيان التقييم الذاتي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
ديسمبر 2024

معايير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عشر للممارسات الجيدة للجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	**أختلف بشدة**	**لا أوافق**	**لا أوافق ولا أعارض**	**أوافق**	**أوافق بشدة**	**ما الذي يمكن للجنة أن تفعله بشكل أفضل أو بشكل مختلف؟**
	1	**2**	**3**	**4**	**5**	
المعيار 1: ينبغي أن تنشأ لجان المراجعة والرقابة بموجب اختصاصات أو ميثاق، تعتمد رسمياً من الهيئة التشريعية و/أو مجلس إدارة المنظمة. هذا المعيار جوهري من أجل وضع الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة في المنظمة بعين الاعتبار. ويتعين أن تغطي الاختصاصات بالكامل وبصورة شاملة جميع المجالات الداخلة في النطاق المتوخى لعمل لجنة المراجعة والرقابة، وأن تتضمن أفضل الترتيبات الممكنة لأداء عملها الرقابي.					**X**	وافقت لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.
المعيار 2: ينبغي أن تتمتع لجان المراجعة والرقابة بالاستقلال، وأن تقدم تقاريرها إلى الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة، علاوة على الرئيس التنفيذي للمنظمة. يميّز هذا المعيار بين بيئتين رقابيتين أساسيتين لعمل لجان المراجعة والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: الأولى (وتمثل الأغلبية)، تكون اللجنة فيها حائزة بالفعل للوظيفة التي تناط عملياً بلجنة للرقابة تخدم الهيئة التشريعية					**X**	تقدّم اللجنة تقاريرها إلى الجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية، وتعقد جلسة إحاطة مع الأمانة، وتعقد اجتماعاً إعلامياً مع ممثلي الدول الأعضاء بعد اختتام كل دورة، وهو ما يُعتبر من أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة.

و/أو مجلس الإدارة؛ والثانية، تكون فيها لجنة استشارية رفيعة المستوى للإدارة التنفيذية تساعد الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة في ضمان إدارة الكيان المعني وفقاً لجميع معايير الممارسات الجيدة المنطبقة.						وترى اللجنة بقوة أن التسلسل الإداري الوحيد لديها مرتبط بمجالس الإدارة، فضلاً عن تبادل المعلومات مع الأمانة بما في ذلك الهيئات التنفيذية.
المعيار 3: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة ولاية وظيفة الرقابة الداخلية وميثاقها وخطة عملها ومواردها، وأن تسدي المشورة بشأنها. يغطي هذا المعيار المسؤوليات الأساسية للجان المراجعة والرقابة التي بدأت في الأصل كلجان لمراجعة الحسابات قبل أن تتولى بشكل تدريجي دوراً رقابياً يتميز باتساع نطاقه إلى حد كبير.					**X**	تقوم اللجنة بالاستعراض وإسداء المشورة بشأن الولاية والميثاق وخطة العمل وسياسة التدقيق الداخلي وتنفيذ خطة العمل. وتستعرض اللجنة أيضاً تقرير الأنشطة خلال كل دورة. وستقيّم اللجنة تخصيص الموارد على أساس نهج قائم على المخاطر، إضافة إلى إجراء مقارنة معيارية مع المنظمات الأخرى.
المعيار 4: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة فعالية نظم الرقابة الداخلية في المنظمة بما فيها إدارة المخاطر المؤسسية وإسداء المشورة بشأنها. يوسّع هذا المعيار دور لجنة المراجعة والرقابة إلى أبعد من مجرد استعراض مراجعة الحسابات، ويدرجها في مجمل إطار الرقابة الداخلية في الكيان الذي تخدمه. وعلى مدى العقدين الماضيين تزايدت في إطار هذه العملية أهمية دور إدارة المخاطر المؤسسية مع الزيادة الكبيرة في تعقّد عملية تقييم المخاطر، وما واكب ذلك من زيادة اصطباغ مهام التخفيف من المخاطر بالطابع الاحترافي.					**X**	ستناقش اللجنة في المستقبل مع الإدارة موقع وظيفة إدارة المخاطر، وأداءها. وسترصد اللجنة خطة شعبة الرقابة الداخلية من أجل تقديم رأي بشأن بيان الرقابة الداخلية.
المعيار 5: ينبغي أن تسدي لجان المراجعة والرقابة مشورة للهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة بشأن الآثار التشغيلية على المنظمة المترتبة عن القضايا والاتجاهات التي تعكسها البيانات المالية للمنظمة وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين، وكذلك بشأن ملاءمة السياسات المحاسبية وممارسات الإفصاح.				**X**		على الرغم من أن اللجنة تنظر في البيانات المالية السنوية، وتجتمع مع المدققين الخارجيين دورياً، وترصد تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة

يهدف هذا المعيار إلى ضمان متابعة الإدارة والهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة بشكل ملائم لجميع المسائل محل الاهتمام المحددة في تقارير مراجعة الحسابات فيما يخص التقارير المالية للمنظمة.						وتطبيقها، فإنها يمكن أن تنظر أيضاً في استعراض التقارير المالية المؤقتة.
المعيار 6: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة وظيفة الأخلاقيات، وأن تقدم المشورة بشأنها. يتوخى هذا المعيار، بالاقتران بالمعيار 7 بشأن منع الغش، إدخال الدور المتزايد الأهمية لوظيفة الأخلاقيات في مجال الاستعراض الذي تتولاه لجنة المراجعة والرقابة، ويتوخى أيضاً تعزيز إطار المُسَاءَلة.					X	ترحّب اللجنة بتعيين رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة وتؤكد من جديد أهمية هذه الوظيفة بالنسبة إلى ثقافة النزاهة في المنظمة.
المعيار 7: ينبغي أن تستعرض لجان المراجعة والرقابة النُظم التي تضعها المنظمات والإجراءات التي تتخذها من أجل منع الغش، وأن تسدي المشورة بشأنها. أظهر عدد من قضايا الغش البارزة في الأمم المتحدة ومنظمات غير ربحية أخرى أن قضايا الغش الرئيسية لا تقتصر على البيئات الساعية إلى تحقيق الربح، وأنها يمكن أن تتسبب في إضرار جسيم بسمعة كيانات الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تطور دور لجان المراجعة والرقابة بما يتيح تضمينها استعراض السياسات والإجراءات المتصلة بمنع الغش.				X		بدأت اللجنة في مراقبة منع الغش كجزء من الاختصاصات المنقحة للجنة. وسيستمر إجراء هذا الاستعراض في المستقبل في مجالات أخرى وكذلك في مجال المشتريات، الذي جرى استعراضه في عام 2024.
المعيار 8: ينبغي أن تعزز لجان المراجعة والرقابة الاتصال والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة، والمراجعين الخارجيين والداخليين، والإدارة، والهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة. لئن كان باستطاعة كل عنصر من عناصر نظام المُسَاءَلة وإطار الرقابة الداخلية العمل بمفرده بشكل جيد، لا تزال الحاجة قائمة لضمان تحسين التنسيق والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية وضمان سلاسته.					X	منذ العام الماضي، تقدم اللجنة إحاطة إلى الأمانة، وتعقد إضافة إلى ذلك اجتماعات إعلامية مع الدول الأعضاء، وذلك نتيجة للتقييم الذاتي الذي أُجري في العام الماضي.

المعيار 9: ينبغي أن يجري التحديد الواضح لمعايير العضوية في لجان المراجعة والرقابة في اختصاصات أو ميثاق هذه اللجان. يكتسي هذا المعيار أهمية كبيرة، لما ينطوي عليه من ضرورة التحديد الدقيق والواضح للمهارات والمعارف والخبرة الفنية التي يجب أن تتوافر بصورة جماعية لدى أعضاء لجان المراجعة والرقابة، أو إعادة تحديد هذه المهارات والمعارف والخبرة الفنية، حتى يتسنى الاستجابة للاحتياجات الراهنة والمتطورة وخصوصيات الوظيفة.					X	سترحّب اللجنة بتحسين التنوع الجنساني في اللجنة، على النحو الذي تقتضيه اختصاصاتها في المستقبل. وتقرّر الدول الأعضاء التشكيل الفعلي للجنة.
المعيار 10: ينبغي أن تحصل لجان المراجعة والرقابة على الدعم الإداري والموارد الكافية، حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤولياتها الرقابية. من الممكن أن تذهب سدى فعالية سلطات التدقيق الواسعة النطاق للجنة المراجعة والرقابة وأعضائها وأفضل الضمانات التي تُكفل لهم للتمتع بالاستقلالية وممارسة الصلاحيات إن كان الدعم الإداري والموارد المالية الموضوعة تحت تصرف هذه اللجان غير كافٍ، أو كان خاضعاً على نحو غير ملائم لتأثير الإدارة أو أصحاب المصلحة الآخرين.				X		تتطلّع اللجنة إلى الاستفادة من قدرات التحقيق الخارجية، عند الاقتضاء. وترحّب اللجنة، في إطار التزامها بالتميز وكممارسة جيدة، بدعم التعلم المستمر بشأن المواضيع الجديدة والناشئة، وكذلك بشأن التغييرات في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصاتها، مثل الأمن السيبراني.	
المعيار 11: ينبغي أن تضع لجان المراجعة والرقابة خطة عمل سنوية من أجل ضمان التصدي بفعالية لمسؤولياتها وأهدافها المحددة لهذه الفترة. ثمة حاجة لهذا المعيار بالنظر إلى ضرورة التحديد المسبق للترتيبات المتعلقة بالتخطيط لعمل لجنة المراجعة والرقابة واجتماعاتها الدورية وإعدادها وتنظيمها والإبلاغ عنها ومتابعة استنتاجاتها وتوصياتها، والقيام إلى أقصى حد وتفصيل ممكنين بالنص على ذلك في اختصاصاتها أو ميثاقها.					X	تستعرض اللجنة دورياً جدول أعمالها المتجدد من أجل ضمان تغطية جميع البنود الواردة في اختصاصاتها. وكلّفت اللجنة أيضاً جهات تنسيق بمختلف المجالات المدرجة في جدول أعمالها.

المعيار 12: ينبغي تقدير أداء لجان المراجعة والرقابة من أجل تقييم فعاليتها وكفاءتها. لم يصل إلى مستوى الممارسة الجيدة المتعلقة بهذا المعيار سوى عدد محدود من لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، رغم ما ينطوي عليه ذلك من أهمية متزايدة.				X		تجري اللجنة تقييماً ذاتياً سنوياً سيشمل للمرة الأولى تعليقات من الأمانة على عملياتها. وستجري اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، تقييماً مستقلاً في غضون ثلاث سنوات، على النحو المطلوب في ميثاقها المنقح.
المعيار 13: ينبغي، من أجل مراعاة الأولويات والتحديات البازغة التي تواجهها المنظمات، أن يجري بشكل دوري تنقيح اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة واستعراضها في الهيئة التشريعية و/أو مجلس الإدارة.					X	نُقحت اختصاصات اللجنة في عام 2023، وهي تفي بأفضل الممارسات، بما يتماشى مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]